مركز صنعاء

جيل الخوف: العنف والقمع ثمن شجاعة المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان

د. سوسن الرفاعي

تجمّع أفراد عائلات اليمنيين المحتجزين لدى الحوثيين خارج جامع الصالح في صنعاء، في 26 مايو/أيار 2024. // صورة: مركز صنعاء

31 أغسطس 2026

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

جميع الحقوق محفوظة © 2026، لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4

1. مقدمة 7

2. المنهجية 8

الاعتبارات الأخلاقية وضمانات الحماية 8

محدودية الدراسة 9

3. النتائج 10

1-3 أنماط جديدة من الانتهاكات وتداعياتها..... 10

3-2 التداعيات الجسدية والنفسية والاجتماعية 13

1-2-3 التكاليف الجسدية الخفية للعمل الإنساني 13

2-2-3 الإجهاد المزمن والإفراط في العمل والإرهاق النفسي 14

3-2-3 التداعيات الدائمة للصدمة واضطراب ما بعد الصدمة 15

4-2-3 الوصمة والانسحاب والتداعيات الأسرية 18

5-2-3 الأعباء التعليمية والمالية..... 19

4-3 إهمال أزمة الصحة النفسية 24

4. التداعيات على حركة حقوق المرأة..... 27

5. الخاتمة: إخفاقات السياسات والبنى المؤسسية..... 29

6. التوصيات 31

الملخص التنفيذي

«نحن على يقين أنه لا أحد يقف إلى جانبنا. يمكن أن يُسفك دمنا في الشوارع، ولن يُحاسَب أحد على ذلك.»[1]

تعمل المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان[2] اليوم في ظروف بالغة الخطورة، تتشكّل في ظل نزاع مسلح مستمر، وتصاعد الأصولية، وتآكل منظومتَي الحماية الاجتماعية والمؤسسية، ويُعدّ التمييز ضدهن ظاهرةً شائعة، إذ ترتكب الانتهاكات جهات متعددة، من بينها الجهات الحكومية وسلطات الأمر الواقع، والجماعات المسلحة، وأصحاب النفوذ المحليون، والشبكات الإلكترونية. تشمل هذه الانتهاكات الاحتجاز التعسفي، والاختفاء القسري، والتخويف عند نقاط التفتيش، ومصادرة الوثائق الشخصية ، والإكراه على العمل كمخبراتٍ، والتهديد بالقتل. فضلاً عن ذلك، تتصاعد حدة التضليل المعلوماتي ، والتحرش الإلكتروني، وتوظيف الخطاب الديني لإثارة العداء ضد النساء، مما يُعرّضهن للوصمة الاجتماعية والإضرار بسمعتهن والتهديد بالعنف داخل اليمن وفي المهجر.

تستكشف هذه الدراسة الواقع المُعاش للقياديات اليمنيات، متحديةً الروايات السائدة التي تُركّز على الصمود مع إغفال المخاطر الجسيمة التي تواجههن. تطرح الدراسة مخاطر حجب الحجم الحقيقي للتهديدات التي تتعرض لها المدافعات عن حقوق الإنسان، مما يُقيّد الاعتراف باحتياجات الحماية العاجلة. بالاستناد إلى مقابلات معمّقة، ترصد الدراسة تجارب 22 قيادية يمنية ناشطة في مجال حقوق الإنسان من مختلف مناطق اليمن وفي الشتات، وتسلّط الضوء على التداعيات الجسدية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية التراكمية لعملهن في مجال المناصرة.

تكشف النتائج عن أعباء عميقة ومتعددة الأبعاد تتحملها القياديات؛ إذ أفادت كثيرات منهن بمعاناتهن من أمراض مزمنة كارتفاع ضغط الدم والسكري وأمراض المناعة والإرهاق المزمن، وتُعزى في معظمها إلى الضغط النفسي المستمر وظروف العمل غير الآمنة، كما تنتشر بينهن اضطرابات الأكل، واضطرابات النوم، وضعف المناعة. على الصعيد النفسي، أبلغت جميع المشاركات عن مستويات مرتفعة من التوتر النفسي، تشمل القلق والاكتئاب ونوبات الهلع وأعراضاً متسقة مع اضطراب ما بعد الصدمة، وقد أفضى التعرّض المتكرر للعنف والتهديدات والتجارب الصادمة، المباشرة والثانوية

[1] مقابلة مع صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان في تعز، 17 أكتوبر 2025.

[2] وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، تشمل المدافعات عن حقوق الإنسان «جميع النساء والفتيات العاملات في أي قضية من قضايا حقوق الإنسان ... والأشخاص من جميع الجنسين الذين يعملون على تعزيز حقوق المرأة والحقوق المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.» ويشمل التعريف كذلك الفاعلين في المجتمع المدني الذين قد لا يُعرّفون أنفسهم بوصفهم مدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم الصحفيون والعاملون في الصحة والناشطون في مجال البيئة وبُناة السلام والعاملون في الشأن الإنساني والتنموي وغيرهم. انظر: https://www.ohchr.org/en/women/women-human-rights-defenders

على حدٍّ سواء، إلى فرط اليقظة، والتبلّد العاطفي، وفي بعض الحالات، أفكار انتحارية. على الرغم من هذه الأوضاع، تواصل النساء العمل تحت ضغط شديد، وكثيراً ما يُفرطن في العمل كآلية للتكيف، مما يُفضي إلى الاحتراق الوظيفي وتراجع الإنتاجية.

قدمت النساء المشاركات قصصاً عن التشهير والمراقبة المفرطة والتدقيق المكثّف من قِبل السلطات ومجتمعاتهن. للحد من المخاطر، انسحبت كثيرات من المشاركة في المجال العام والإعلام، بل وحتى من التواصل الأسري، حيث يمتد هذا الأثر ليطال أطفالهن وعائلاتهن، الذين يعانون بدورهم من الوصمة الاجتماعية والتخويف والإقصاء الاجتماعي. أما في مجتمعات الشتات، فرغم السلامة الجسدية نسبياً، تستمر النساء بالعيش في حالة خوف دائم على أنفسهن في بلدان إقامتهن الجديدة، وعلى ذويهن في اليمن. أفادت كثيرات بمواجهة تحديات اقتصادية جسيمة جراء التهجير، وصعوبات الاندماج في البيئات الجديدة، والعزلة المستمرة.

تكشف هذه المعاناة الشخصية والأسرية عن أزمة هيكلية أعمق: غياب شبه تام لآليات الحماية الفعّالة، ومنظومات المساءلة، وتطبيق القانون، مما يُبقي المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان في خطوط الخطر الأولى معرّضاتٍ للأذى دون حماية كافية. نادراً ما تُدمَج حماية المدافعات في تصميم البرامج، فيما تُخفق المنظمات الدولية والوطنية في الوفاء بالتزامات واجب الحماية للعاملات فيها، ويبقى الدعم النفسي والاجتماعي محدوداً وغير ملائم للاحتياجات وعسير الوصول في أغلب الأحيان، في حين تُعرّض الثغرات في الأمن الرقمي النساء للمراقبة والابتزاز والتشهير.

تتخطى هذه الأوضاع التأثير على رفاه المرأة الشخصي لتلقي بظلالها الثقيلة على استدامة الحركة النسائية في اليمن؛ فالاحتراق الوظيفي والخوف وانعدام الحماية تدفع كثيراً من القياديات ذوات الخبرة إلى الانسحاب من الحياة العامة، مما يُوجد فجوات جيلية ويُضيّق فرص تأهيل القيادات الشابة. لقد تآكلت الثقة بالحكومة اليمنية والجهات الدولية جراء ما يُرى من تقاعس وغياب المساءلة، ويترتب على ذلك تراجع مشاركة المرأة في الفضاءين المدني والسياسي، مما يُهدد التقدم المُحرَز في مجال المساواة بين الجنسين وبناء السلام والمناصرة الحقوقية.

تُبرز المخاطر الجسيمة الموثّقة في هذا البحث الحاجة الملحّة إلى تدابير ملموسة لحماية المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان. يتعيّن على الحكومة اليمنية، بوصفها الجهة المعنية الأولى بالواجبات، تعزيز المساءلة من خلال تطبيق تدابير الحماية للمدافعات، والتحقيق السريع في الانتهاكات، وملاحقة مرتكبي أعمال العنف والتحرش والاحتجاز غير المشروع. في الوقت ذاته، ينبغي إنشاء منظومات استجابة و حماية سريعة بوصفها تدخلات منقذة للأرواح، تشمل الإخلاء الآمن و إعادة التسكين، والدعم المالي الطارئ، وإدارة الحالات بسرية تامة بما يُقلص من تجديد الصدمة النفسية.

يتعيّن على المنظمات الدولية والجهات المانحة توفير الضمانات المؤسسية وبروتوكولات الطوارئ والوصول العادل إلى الرعاية الصحية والدعم القانوني لجميع المدافعات عن حقوق الإنسان، بمن فيهن العاملات بموجب عقود دائمة ومؤقتة. يُعدّ التمويل المرن والكافي ضرورةً حتمية لتغطية التكاليف الباهظة للعمل الحقوقي، بما يشمل التنقل والإسكان والحماية المستدامة، مع إيلاء الأولوية للناجيات من الاحتجاز والتعذيب والتهديدات الفعلية في مسارات الإخلاء واللجوء.

على الصعيد المنظومي، ينبغي تعزيز آليات المناصرة والمساءلة التي تضغط على الجهات المسلحة لاعتماد التزامات اخلاقية و قانونية بعدم الاستهداف للنساء المدنيات و النساء القياديات والوفاء بها. تعدّ تقوية شبكات المدافعات وآليات التوجيه والإرشاد، ومساحات التنسيق الآمنة أمراً بالغ الأهمية لاستدامة الحركة، إلى جانب الاستثمار في التوثيق وجمع البيانات لتعزيز ظهور الدور الإيجابي للقياديات وإرشاد السياسات العامة ومواجهة الوصمة. كما ينبغي توظيف استراتيجيات مجتمعية، تشمل مناصرة الرجال لقضايا المرأة وإشراك القيادات المؤثّرة، لمواجهة الروايات الضارة وتقوية الحماية الجماعية.

1. مقدمة

كثيراً ما تُصاغ تجارب المرأة إبان النزاعات المسلحة في الخطاب الإنساني والسياسي في قالب الصمود.[3] فسواء في مساحات صنع القرار أو مخيمات النزوح، تُستحضر جهودهن في «صنع الأمل» و«تحمّل المشقة» وتتصدر قوائم الإشادة والتقدير. يتحدى هذا البحث تلك الصورة الضيقة،[4] إن التوقعات السائدة بأن تُظهر المدافعات عن حقوق الإنسان دائمًا قدرًا من النمو والتعافي الإيجابي — سواء كانت هذه التوقعات مفروضة عليهن من الآخرين أو نابعة من أنفسهن — تُبسّط معاناتهن وتُؤطّرها باعتبارها مشكلة فردية، متجاهلةً الكلفة النفسية والجسدية الباهظة التي يفرضها التعرض المستمر للعنف البنيوي. تعيش المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان اليوم ما وصفته إحدى المشاركات في الدراسة بـ«جيل الخوف».[5] يشتد التمييز الذي يواجهنه في مناخ تسوده نزاعات مطوّلة وتطرف ديني متصاعد وحماية متآكلة. تتعرض المدافعات عن حقوق الإنسان لانتهاكات ترتكبها جهات حكومية وأخرى غير رسمية، تتراوح بين الاحتجاز والاختفاء القسري، والإكراه والتهديد بالقتل. علاوة على التهديدات الجسدية، امتدت موجة التحرش الإلكتروني المتصاعدة والتضليل المعلوماتي والتحريض الديني ضد القياديات لتطال المدافعات في الشتات. يكشف هذا التقرير عن التداعيات الجسدية والنفسية والاجتماعية لعمل المدافعات عن حقوق الإنسان، ويُحدد أنواع الانتهاكات ومرتكبيها، ويُقدم توصيات عملية للجهات الوطنية والدولية .

قلص القمع المتصاعد الفضاء المدني أمام اليمنيين جميعاً بصورة متواصلة، وتحمّلت النساء والفتيات عبئاً غير متناسب من هذا القمع. ضمن هذه البيئة المعادية أصلاً، تُشكّل المدافعات عن حقوق الإنسان فئةً متميزة في وضع عالٍ من المخاطر، تضاعف تعرّضهن للأذى بفعل ظهورهن في المجال العام ونشاطهن، وما يُنظر إليه بوصفه تحدياً للبنى السلطوية الذكورية الحالية. تتمحور النتائج حول أنماط جديدة من العنف تمس المدافعات عن حقوق الإنسان في أرجاء اليمن. تُفصّل القصص التي شاركتها النساء المشاركات التحديات التي يواجهنها في الوصول إلى التعليم وسوق العمل، إلى جانب العوامل الاجتماعية الأشمل التي تُضاعف هذه الصدمة.

[3] «جواهر الصمود: كيف تصنع النساء الأمل في يمنٍ مزّقته الحرب»، المنظمة الدولية للهجرة. اطّلع عليه في 15 أكتوبر 2025. https://storyteller.iom.int/stories/gems-resilience-how-women-craft-hope-war-torn-yemen

[4] «الدعم النفسي والاجتماعي: دليل للمدافعين عن حقوق الإنسان»، الشبكة العالمية لمناهضة التعذيب، 9 ديسمبر 2022. https://www.omct.org/en/resources/reports/psychosocial-support-a-guidebook-for-human-rights-defenders

[5] مقابلة مع صحفية حقوقية كانت تقيم في صنعاء وانتقلت إلى عدن، 8 نوفمبر 2025.

2. المنهجية

اعتمد البحث منهجية نوعية، شملت مراجعة مكتبية لأوراق أكاديمية وتقارير منشورة بين عامَي 2020 2025، تناولت التحديات التي تواجه المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان، والفحص النقدي للقيود المنهجية في الدراسات القائمة على اليمن، حيث رصد البحث ثغرات في البيانات المتاحة، وأفضى ذلك إلى تطوير أداة مقابلة معمّقة مُصمَّمة خصيصاً لهذا الغرض.

نظراً للطابع الحساس وعالي المخاطر لموضوع الدراسة، لجأت الباحثة إلى أسلوب كرة الثلج في اختيار المشاركات، مع إيلاء الأولوية لسلامتهن وضمان عدم الكشف عن هويتهن. جُمعت البيانات الأولية عبر مقابلات مع شخصيات رئيسية شملت 25 شخصاً: 22 قيادية ومدافعة عن حقوق الإنسان، وثلاثة خبراء في حماية المرأة (خبير وطني وخبيران دوليان). مثّلت الفئة المشاركة طيفاً واسعاً من مجتمع العمل الإنساني والمناصرة في اليمن، يضم محاميات وقياديات في المجتمع المدني وصحفيات وراصدات لحقوق الإنسان وباحثات وجامعات بيانات، ولضمان ملاءمة البيانات وعمقها، اقتصرت معايير الإدراج على اليمنيات في الفئة العمرية بين 18 و60 عاماً، الممارِسات الحاليات أو السابقات لمهام قيادية وحملات مناصرة في اليمن.

سعت الدراسة إلى استيعاب آراء اليمنيات من مناطق جغرافية وخلفيات مهنية متنوعة، وكانت نصف القياديات مقيماتٍ في محافظات صنعاء وتعز وعدن وحضرموت، فيما كان النصف الأخر منهن في الشتات بصفة لاجئات أو مقيمات مؤقتات، باستثناء واحدة منهن تحمل جنسية مزدوجة. توزعت المشاركات على النحو التالي: 10 قياديات من منظمات المجتمع المدني، خمس باحثات وراصدات لحقوق الإنسان، ثلاث مناصِرات، ثلاث صحفيات، ومحامية واحدة. تتراوح أعمار معظمهن بين 35 و55 عاماً، فيما تتراوح أعمار ثلاث منهن بين 25 و30 عاماً، وتتراوح خبرتهن في مجال حقوق الإنسان بين 3 و25 عاماً، وتتجاوز خبرة 13 منهن عشر سنوات. انسحبت ست مدافعات عن حقوق الإنسان من المشاركات بعد إعطاء موافقتهن لأسباب أمنية ونفسية.

الاعتبارات الأخلاقية وضمانات الحماية

استند البحث إلى مبدأ الموافقة المستنيرة، مع اتخاذ تدابير صارمة للسرية والخصوصية. استخدمت الباحثة تقنيات مقابلة مراعيةً للنوع الاجتماعي والصدمة النفسية، وأتاحت سبلاً للحصول على الدعم النفسي والاجتماعي في حال أثارت المشاركات ضيقاً نفسيا أو إنزعاجاً عاطفياً لدى المشاركات. لقد تمت صياغة النتائج أدناه بحيث يتم ضمان عدم التعرف على النساء المشاركات من خلال وظيفتهن أو طبيعة عملهن أو القصص التي روينها، وقد أولت الباحثة الأولوية لسلامة المشاركات على حساب ثراء النتائج وعمقها.

محدودية الدراسة

- في حين يُتيح النهج النوعي رؤى غنية ومتوافقة مع السياق اليمني والتجارب المعاشة للمدافعات، لا يمكن تعميم النتائج إحصائياً على جميع المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان أو القياديات المجتمعيات. تهدف الدراسة إلى استجلاء الأنماط والديناميكيات لا قياس انتشارها.
- رغم اختيار المشاركات بطريقة تعكس تنوعاً جغرافياً ومهنياً ومراعيا للظروف داخل اليمن وأوضاع التهجير، يبقى الحجم العيني محدوداً وقد لا يستوعب كامل نطاق التجارب، ونظراً لأن معظم المشاركات تتراوح أعمارهن بين 35 و55 عاماً، ظل تمثيل المدافعات الشابات محدوداً.
- أعاقت المخاطر الأمنية في اليمن الوصول إلى فئات معينة من المدافعات عن حقوق الإنسان، ولا سيما العاملات في مناطق شديدة التقييد أو الواقعات تحت تهديد مباشر من سلطات الأمر الواقع أو الجهات المسلحة. نتيجةً لذلك، قد تكون تجارب الأكثر عرضةً للخطر ممثَّلةً تمثيلاً ناقصاً.
- ربما أحجمت بعض المشاركات عن الإدلاء بمعلومات، أو قلّلن من التفاصيل، أو صغن تجاربهن بحذر، كما قد تكون الصدمة والخشية من الانتقام والوقت المنقضي منذ وقوع الحوادث المحددة أثّرت في الاستذكار وعمق الرواية.

على الرغم من هذه القيود، تُقدم الدراسة رؤى مستندة إلى السياق المحدد وموثوقة حول الواقع المُعاش للمدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان، وتُتيح نتائج ذات صلة بالسياسات قادرة على توجيه جهود الحماية والمناصرة والمساءلة.

3. النتائج

3-1 أنماط جديدة من الانتهاكات وتداعياتها

«داهمت قوات الحوثيين منزلنا في غيابنا، وفتّشوا كل شيء، واعتدوا جسدياً على حارس المبنى، ودخلوا كل غرفة، وقد تسبّب ذلك في مشكلة جسيمة طالت سمعتنا، إذ أن الأسلوب المتّبع ضد القياديات هو ادعاء أن مداهمة منازلهن جاءت بسبب ممارسة أنشطة غير قانونية أو مشينة كالدعارة والاتجار بالنساء.»[6]

بصرف النظر عن المحافظة أو العمر، تعاني المدافعات اليمنيات من صدمات جسدية ونفسية متشابهة بشكل لافت، تُلحقها بهن جهات متنوعة، تشمل الجهات الحكومية الرسمية وسلطات الأمر الواقع، كالحوثيين (أنصار الله) والمجلس الانتقالي الجنوبي، فضلاً عن السلطات المحلية والجماعات المسلحة والشخصيات المجتمعية المؤثرة، وتُستنفَر بشكل متزايد حشود إلكترونية وشبكات منظمة للتحرش، مما يُفضي إلى أضرار بالغة.[7]

خلال السنوات الأخيرة، بات الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري من أشد الانتهاكات إثارةً للقلق في حق المدافعات عن حقوق الإنسان.[8] تستهدف موجة الاعتقالات الوحشية والإخفاءات القسرية المتواصلة، لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، العاملين في المجتمع المدني والعمل الإنساني من رجال ونساء، بمن فيهم موظفون مرتبطون بالأمم المتحدة.[9] [10] غير أن الاعتقالات والاحتجازات المستهدِفة للقياديات تُعدّ سابقةً في اليمن، وتتخطى «الخطوط الحمراء» التقليدية المتعلقة بحماية المرأة.[11] دفعت القضايا الأخيرة، ومنها الاختفاء القسري للأكاديمية أشواق

[6] مقابلة مع عاملة في مجال الحق في الصحة كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى عدن ثم إلى دولة عربية، 16 أكتوبر 2025. أشارت المُقابَلة تحديداً إلى الفرع النسائي من قوات الأمن الحوثية المعروف بـ«الزينبيات». وقد أُنشئت هذه الوحدة في صعدة قبل أكثر من عقد، ونشطت خلال الحروب الست بين الحوثيين والحكومة اليمنية بين عامَي 2004 و2010، وزاد بروز الزينبيات بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء في سبتمبر 2014، وقد تمثّل دور الكتيبة أساساً في جمع المعلومات الاستخباراتية وتقديم الدعم اللوجستي للحوثيين، فضلاً عن نشر أيديولوجيا الجماعة. انظر: دعاء محمد، «المنفّذات الإناث لأنصار الله»، مؤسسة كارنيغي، 15 أبريل 2025. https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/04/ansar-allahs-female-enforcers?lang=en

[7] ريم مجاهد وبلقيس اللهبي ولارا أولينهاوت، «توظيف التشهير: الجانب المظلم من حملات التشهير ضد القياديات اليمنيات»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 28 أبريل 2026. https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jan-mar-2026/27026

[8] ريم مجاهد وبلقيس اللهبي ولارا أولينهاوت، «عام في ظل الأبوية: أبرز النكسات في حقوق المرأة اليمنية عام 2024»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 4 فبراير 2025. https://sanaacenter.org/the-yemen-review/oct-dec-2024/24136

[9] «اليمن: اليمن: تفشي الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري: الأطراف المتحاربة تقمع الحقوق وسط أزمة إنسانية»، هيومن رايتس ووتش، 4 فبراير 2026. https://www.hrw.org/news/2026/02/04/yemen-arbitrary-detention-forced-disappearance

[10] «توقعات شهر يناير 2026»، منظمة تقرير مجلس الأمن، اطُلع عليه في 4 فبراير 2026. http://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2026-01/yemen-86.php

[11] تشمل هذه الخطوط الحمراء: استجواب النساء من قِبل عناصر ذكور في القوات المسلحة الرسمية أو غير الرسمية دون حضور قريب ذكر أو مرافق أو عناصر نسائية؛ ومداهمة المنازل في حضور النساء والأطفال؛ واختطاف النساء أو احتجازهن من مساكنهن الخاصة أو الغرف التي يقطنّها منفردات؛ واستجوابهن في غرف الفنادق؛ ومساءلتهن في ساعات متأخرة من الليل أو في الفجر الباكر عند نقاط التفتيش العسكرية أو في أماكن غير عامة.

الشميري[12] في صنعاء،[13] واغتيال الموظفة الحكومية افتهان المشهري[14] في تعز،[15] كثيراً من القياديات والناشطات إلى الاعتقاد بأن «أي شيء يمكن أن يحدث، وأنه لا حدود للأذى» الذي قد يتعرضن له.[16]

يمتد قمع القياديات اليوم على نطاق أوسع، ليشمل مصادرة الوثائق الشخصية وجوازات السفر، والاستجواب لساعات طويلة في المطارات ونقاط التفتيش.[17] لا تقتصر هذه الإجراءات على المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بل رُصدت في جنوب اليمن، ولا سيما في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي المعلن حله، والخاضعة لقوات مرتبطة بحزب الإصلاح في تعز. تكشف المشاركات عن مستوى مرتفع من التخويف لم يُوثَّق بالكامل بعد، كالإكراه على العمل كمخبراتٍ على منظماتهن، والاحتجاز المطوّل عند نقاط التفتيش، ومحاولات الاغتيال، والتعذيب.[18] لا يعتبر العمر من العوامل المؤثرة في التعرض للتحرش أو الوصمة أو الاحتجاز، كما أن قطاعات عمل المدافعات عن حقوق الإنسان كالقانون والصحة والتعليم والعمل الإنساني لم تُغيّر الانتهاكات التي يواجهنها بحسب المشاركات.

تنبثق التهديدات التي تواجهها القياديات أيضاً من التحريض في المنابر العامة كالمساجد ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يُفضي إلى تهديدات مباشرة، من بينها التهديد بالقتل الموجّه إليهن شخصياً أو إلى ذويهن.[19] يتزايد توظيف جهات متعددة، من بينها بعض الأصوات الحكومية، للمنصات الإلكترونية لنشر روايات تصم المدافعات عن حقوق الإنسان وتُغذي الشعور بـ»العار» من الوجود في الفضاء العام، أي أن النهج السائد هو خلق بيئة رقمية معادية للنساء والفتيات تتسم بالتنمر الإلكتروني والتحرش والتهديد بالعنف.[20] يتصاعد خطر هذه الحوادث، مما يدفع النساء إلى تقييد أنشطتهن الذاتية وتراجع مشاركتهن، مما يُقوّض المبادئ الديمقراطية ويُرسّخ الأعراف المعادية للمرأة.[21]

[12] أُفيد باعتقال الدكتورة أشواق سليمان الشميري من منزلها في صنعاء في 25 نوفمبر 2025، من قِبل عناصر مسلحة دون أمر قضائي. منذ اعتقالها، يُزعم أنها حُرمت من التواصل مع عائلتها ومحاميها، ولا يزال مكانها مجهولاً. ويكتسب احتجازها طابعاً بالغ الخطورة في ضوء تقارير تشير إلى معاناتها من حالات صحية مزمنة.

[13] «السجون الحوثية تعمّق مأساة حقوق الإنسان في اليمن»، الشرق الأوسط، 3 فبراير 2026، https://aawsat.com

[14] «اغتيال افتهان المشهري وتداعياته على المرأة وسيادة القانون في اليمن»، مبادرة مسار السلام، 4 نوفمبر 2025، https://peacetrackinitiative.org/en/resources/144

[15] افتهان المشهري، مديرة صندوق النظافة والتحسين في تعز، اغتيلت في 18 سبتمبر 2025 في هجوم منظّم نفّذه مسلحون على دراجات نارية في وضح النهار أثناء أدائها لمهام عملها.

[16] مقابلة مع صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان في تعز، 17 أكتوبر 2025.

[17] سوسن الرفاعي، «الآثار الأمنية لاستخدام المناهج النسوية في دراسة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن»، دورية فرونتيرز لمناهج البحث والتحليلات، 18 نوفمبر 2024، https://www.frontiersin.org/journals/research-metrics-and-analytics/articles/10.3389/frma.2024.1333266/full

[18] مقابلة مع مراقبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تعز، 18 سبتمبر 2025.

[19] مقابلة مع متخصصة في الإعلام وحقوق الإنسان كانت مقيمة في صنعاء وتقيم حالياً في دولة عربية أخرى، 11 سبتمبر 2025.

[20] ريم مجاهد وبلقيس اللهبي ولارا أولينهاوت، «توظيف التشهير: الجانب المظلم من حملات التشهير ضد القياديات اليمنيات»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 28 أبريل 2026، https://sanaacenter.org/the-yemen-review/jan-mar-2026/27026

[21] «تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة: العنف الممارس ضد المرأة والفتاة بتسهيل من التكنولوجيا»، تقرير الأمين العام (2024)، https://www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2024/10/intensification-of-efforts-to-eliminate-all-forms-of-violence-against-women-report-of-the-secretary-general-2024

زاد من حدة هذه الأوضاع تعمُّق التحديات الاقتصادية التي واجهت القياديات خلال السنوات الخمس الماضية؛ فقد أفضى التهجير إلى فقدان وظائفهن الثابتة في الحكومة أو المنظمات الدولية، وهكذا تعيش القياديات في النزوح الداخلي أو الشتات أوضاعا هشة. كثيراً ما تفتقر اللاجئات من المدافعات عن حقوق الإنسان إلى وضع إقامة دائم[22] . كما يتعرضن لضغوط من الأطراف المتحاربة بإبلاغ قوات الأمن في بلد الملجأ عنهن. لقد حال غياب الوضع القانوني والحماية دون إقدام كثيرات على مغادرة الأماكن التي يتعرضن فيها للتهديد، إذ قد يُفضي التهجير إلى وضع أكثر هشاشة.[23] كثيراً ما تغدو النساء اللاجئات خارج اليمن، سواء عبر القنوات القانونية أو غيرها، عرضةً للاستغلال من قِبل أصحاب النفوذ الذين يلتمسن دعمهم أو توجيههم.

من المثير للدهشة أن بعض القياديات أبلغن أيضاً عن تعرضهن للتحرش والابتزاز من أفراد على صلة بالسفارات اليمنية في بعض البلدان التي لجأن إليها.[24] يزداد الأمر تعقيداً بسبب الانطباع السلبي السائد عن المدافعات عن حقوق الإنسان، وهو أنهن لا يحترمن الحدود الأخلاقية أو مستعدات لقبول أي عرض يُمكّنهن من إدرار الدخل أو يسعين الى الانخراط في العلاقات أو الزواج.[25]

أعربت المُشاركات أيضاً عن قلق بالغ إزاء تجدد التحريض الديني المستهدِف للمرأة، فقد وسّع المتشددون الدينيون نفوذهم من خلال تحالفات منسّقة على المستويين الداخلي و العابر للحدود، مستعينين بشكل متزايد بالأدوات الرقمية.[26] ربما يكون التحرش واستخدام البوتات لتضخيم المحتوى - على وسائل التواصل الاجتماعي- الموجّه ضد المدافعات عن حقوق الإنسان والحركات النسوية قد استُعير من ممارسات في دول أخرى تواجه فيها المرأة تحديات مماثلة،[27] حيث تصاعدت حدة التهديدات، وباتت تتضمن صراحةً الدعوة إلى القتل والاختطاف، ووصف القياديات بأنهن خائنات أو مصدر تهديد للأمن القومي. أكدت المشاركات أن هذه الديناميكيات ظاهرة في أرجاء اليمن كافة ولا تقتصر على مناطق السيطرة الحوثية، ولها تأثيرات أعمق وأكثر استدامة على المواقف المجتمعية مقارنةً بالمراحل السابقة من النزاع، وقد أثيرت مخاوف جدية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في تزوير الصور والرسائل الصوتية والمكالمات، مما يزيد من تشويه السمعة والابتزاز.[28]

---

[22] مقابلة مع موظفة محلية سابقة في الأمم المتحدة انتقلت لاحقاً إلى الخارج، 20 سبتمبر 2025.

[23] مقابلة مع قيادية تعمل في بناء السلام لصالح منظمة دولية في جنوب اليمن، 20 سبتمبر 2025.

[24] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

[25] مقابلة مع ناشطة في مجال حقوق الإنسان في صنعاء، 23 أكتوبر 2025.

[26] مقابلة مع باحثة وكاتبة ومناصِرة لحقوق المرأة والشباب كانت مقيمة في صنعاء، وانتقلت إلى دولة عربية، 13 سبتمبر 2025.

[27] ليلي هاي نيومان، «إنستغرام بطيء في التصدي للبوتات التي تستهدف جماعات النساء الإيرانيات»، 19 يوليو 2022، وايرد. https://www.wired.com/story/iran-women-groups-instagram-bot-battle/

[28] بشار العقاب، «الابتزاز الإلكتروني في اليمن: سلاح رقمي يستغل هشاشة الدولة»، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 24 أبريل 2026. https://sa-naacenter.org/the-yemen-review/jan-mar-2026/27002

من المهم الإشارة إلى أن هذه الهجمات ذات طابع فردي ومؤسسي في آنٍ معاً، وقد شهدت السنوات الأخيرة تصاعداً في الهجمات على منظمات المجتمع المدني التي تخدم النساء أو تُقدم خدمات الحماية، فمن مصادرة مكاتب منظمات المجتمع المدني النسائية ودور الإيواء[29] إلى تقويض علاقات التمويل،[30] تتداعى البنية التحتية الداعمة للقياديات بوتيرة متسارعة.

3-2 التداعيات الجسدية والنفسية والاجتماعية

3-2-1 التكاليف الجسدية الخفية للعمل الإنساني

«أخبرني الأطباء أن آلام مفاصلي المزمنة والتورم كانا نتيجة عملي في ظروف بالغة الخطورة وعدم الاستقرار. وقد خضعت لثلاث عمليات جراحية للتعامل مع تداعيات الضغط النفسي.»[31]

تناولت المشاركات التداعيات على الصحة الجسدية للعمل الإنساني على القياديات، مع التركيز على الأضرار أو التغييرات التي طرأت على صحتهن الجسدية. لم يُبلَّغ عن أي حالات للأذى الجسدي الشديد – كالضرب المبرح أو الجروح أو الاعتداء الجنسي أو سائر أشكال العنف الحاد، وعلى الرغم من تعرّض عدد من المشاركات للاحتجاز لفترات متفاوتة، لم تُسجَّل أية إصابات جسدية مرتبطة بالاحتجاز، وحين يُشار إلى «العنف» أو «التعذيب»، فإن التفاصيل لم يتم ذكرها عند استعادة تجارب الاحتجاز.

قد يُشير ذلك إلى تحفّظ المشاركات عن الإفصاح عن التفاصيل الحساسة، ولا سيما ما يتعلق بالاعتداء الجسدي، وقد يُشير أيضاً إلى أن النساء كنّ محمياتٍ إلى حدٍّ ما من التعذيب الجسدي الشديد الذي أفاد به المعتقلون الذكور، حيث وصل بعض السجناء إلى «تمني الموت».[32] روت عدد من المشاركات قصصاً عن احتجاز أقارب لهن كالإخوة والآباء وأبناء الإخوة، وتضمنت بعض هذه الروايات الأذى الجسدي.

عانت المشاركات من أمراض جسدية نسبنها إلى طبيعة عملهن، وقد خضعت في معظم الحالات لتشخيص سريري، إذ تُعزى أمراضٌ مزمنة شائعة — كالسكري وتذبذب مستوى السكر في الدم وعدم انتظام ضغط الدم وارتفاعه — إلى الإجهاد المزمن.

[29] «أحداث اليمن 2024»، هيومن رايتس ووتش. التقرير العالمي: اليمن 2025. https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/yemen#49dda6

[30] «بكلماتهن: كيف تُجدي التمويلات والشراكات نفعاً للمنظمات النسائية المُقدّمة لخدمات مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن». اللجنة الدولية للإنقاذ، 20 يوليو 2025. https://www.rescue.org/report/their-own-words-how-make-funding-and-partnerships-work-womens-organizations-delivering-1

[31] مقابلة مع قيادية يمنية تعمل في بناء السلام لصالح منظمة دولية في جنوب اليمن، 20 سبتمبر 2025.

[32] «أتمنى الموت: معاناة المعتقلين المُفرَج عنهم من سجون الحوثيين في اليمن»، المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، 10 يناير 2021. https://euromedmonitor.org/en/article/4092/%E2%80%9CI-wished-to-die%E2%80%9D:--New-report-documenting-the-suffering-of-prisoners-in-Houthi-prisons

أبلغت جميع المشاركات عن اضطرابات في الأكل، ووصفن علاقة غير صحية بالطعام تجلّت في فقدان الشهية أو الإفراط في تناول الطعام. أفضت هذه الحالات إلى ارتفاع الكوليسترول، ومتلازمة القولون العصبي، وعوز في الفيتامينات، لا سيما نقص الحديد، وأفادت نصف المشاركات بأمراض مرتبطة بضعف المناعة[33] كتكرر التحسسات الجلدية والتنفسية وأمراض المناعة . عُزيت هذه الأمراض المزمنة أيضاً إلى آليات تكيف ضارة،[34] كالتدخين وعدم انتظام النوم وإهمال الأعراض الصحية الخطيرة.

عانت ثلث المشاركات من آلام في الظهر والعضلات والعصب الوركي وآلام جسدية منتشرة، وكانت هذه الحالات شائعة بسبب ساعات العمل الطويلة وساعات التنقل المطوّلة بالسيارة، والخوف المزمن أو الضغط النفسي، وتشمل الأمراض الجسدية الشائعة الأخرى مشكلات الفك والأسنان، وشيب الشعر المبكر وتساقطه، وتدهور النظر.[35]

3-2-2 الإجهاد المزمن والإفراط في العمل والإرهاق النفسي

«أواصل المضي قُدُماً رغم الألم الجسدي والنفسي. واجبي ألا أسمح لعائلتي والنساء الأخريات برؤيتي أنهار.»[36]

تُعدّ اضطرابات النوم وعدم انتظامه من أبرز ما تحدثت عنه المشاركات، اللواتي أوضحن أنهن في السنوات الثلاث إلى الخمس الأخيرة، وفي ظل تصاعد التهديدات والمخاطر على العاملين في مجال حقوق الإنسان والعمل الإنساني بمختلف مناطق اليمن، «نَسِين ما معنى النوم الجيد.»[37] يُعدّ الأرق والكوابيس الليلية والأحلام المزعجة ظواهر شائعة لدى المشاركات. قالت إحداهن في صنعاء: «أنام وأنا مستعدة لحدوث شيء سيئ. غارات جوية وصواريخ ومداهمات للمنازل من قِبل قوات الأمن، وفي كثير من الليالي أنام بملابس الخروج حتى لو أُخذت من المنزل أو مُتّ أكون محتشمة.»[38]

أفادت كثير من المدافعات عن حقوق الإنسان بالإفراط في التفكير والتحسب المستمر والاسترجاع القهري للذكريات المؤلمة، وقالت إحدى المتخصصات في حماية المدافعات عن حقوق الإنسان: «في عملي أتعامل مباشرة مع حالات كثيرة من المدافعات اللاتي يعشن في خوف وانعدام أمان. تلك القصص تصطحبني إلى الفراش كل ليلة. لا أتوقف عن التفكير فيما سيحدث للنساء اللاتي لم أستطع مساعدتهن.»[39] وأضافت أخرى: «أنا مدمنة على حبوب النوم... الجميع يعرف أني لا أنام مثل الأشخاص الطبيعيين .»[40] رُصدت أيضاً نوبات هلع وانهيارات عصبية.

[33] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة انتقلت إلى الخارج، 29 سبتمبر 2025.

[34] مقابلة مع باحثة وكاتبة ومناصِرة لحقوق المرأة والشباب كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى دولة عربية، 13 سبتمبر 2025.

[35] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة انتقلت إلى الخارج، 29 سبتمبر 2025.

[36] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[37] المرجع السابق.

[38] مقابلة مع ناشطة سابقة في مجال حقوق المرأة وعاملة إنسانية حالية في صنعاء، 13 سبتمبر 2025.

[39] مقابلة مع مدافعة عن حقوق الإنسان ومتخصصة في الحماية، 19 سبتمبر 2025.

[40] مقابلة مع مراقِبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تعز، 18 سبتمبر 2025.

رغم كل ذلك، فإن الألم وضعف الطاقة واضطراب النوم لم يُبطئ من وتيرة عمل المدافعات عن حقوق الإنسان. هذا ما يُفسر كون حالات الاحتراق الوظيفي كالإرهاق المزمن تحتل المرتبة الثانية بين الحالات المُبلَّغ عنها، ومن المفارقات أن ارتباط المدافعات المفرط والضار بالعمل، وما يصاحبه من ساعات عملٍ متواصلة بلا راحة، جعلهن أقلَّ إنتاجيةً في وظائفهن. «إنه لجهد عظيم أن تنهضي من السرير كل يوم.» وحين سُئلن عن عدد ساعات العمل اليومية، تراوحت الإجابات بين 10 و16 ساعة. «في رحلات العمل أعمل أكثر من 18 ساعة في اليوم.»[41]

أفادت غالبية المستجيبات بتحفظهن على أخذ إجازة مرضية خشية فقدان الوظيفة أو التعويض، وأفادت بعضهن بعدم رفض مهام خارج نطاق اختصاصهن أو الاعتراض على عبء العمل المفرط.[42]

3-2-3 التداعيات الدائمة للصدمة واضطراب ما بعد الصدمة

«أي خبر عن اغتيال أو اختفاء يُحفز ردود أفعال نفسية تستغرق أسابيع لتهدأ.»[43]

أعربت جميع المشاركات عن مستويات مرتفعة من الضيق النفسي، وعزت معظمهن هذا الضيق إلى الخوف من الاحتجاز أو الاستهداف أو التعرض للهجوم أو التحرش. تتفاقم هذه المخاوف بإدراك أنه لا توجد أي آلية حماية في متناولهن، سواء أكانت قانوناً أم جهة تُطبّق القانون أم حتى تقاليد يمنية كانت تحميهن في السابق.[44] قالت إحداهن: «لم تعد أطراف النزاع تعترف بالقوانين القبلية التي تحمي المرأة.»[45] وأكدت عدة مشاركات أنهن أصبحن سهلات الاستفزاز، وأبدين علامات وأعراضاً واضحة لاضطراب ما بعد الصدمة.[46] تشمل أفكاراً سلبية عن الذات والآخرين وعن العالم، وانفعالات سلبية مستمرة كالخوف واللوم والشعور بالذنب والغضب والعار، وفقدان الذاكرة.

من أعراض اضطراب ما بعد الصدمة الشائعة التي أُبلغ عنها المبالغةُ في ردود الفعل وفرطُ اليقظة. «حين تحدث مشكلة صغيرة في العمل، أو حين ترفض الحكومة المحلية الموافقة على نشاط ما، أتوقع الأسوأ فوراً.»[47] تشمل الاضطرابات النفسية الشائعة القلقَ ونوبات الهلع والاكتئاب، معظمها مُشخَّص سريرياً، وبعضها ذاتي التشخيص.

[41] مقابلة مع باحثة ومحللة سياسية يمنية في الشتات متخصصة في انتهاكات حقوق المرأة، 13 سبتمبر 2025.

[42] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[43] مقابلة مع معتقلة سابقة في اليمن، 29 سبتمبر 2025.

[44] مقابلة مع باحثة وكاتبة ومناصرة لحقوق المرأة والشباب كانت مقيمة في صنعاء وتقيم حالياً في دولة عربية، 13 سبتمبر 2025.

[45] مقابلة مع صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان في تعز، 17 أكتوبر 2025.

[46] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات اليمني، 8 سبتمبر 2025.

[47] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

اضطرت كثير من المدافعات عن حقوق الإنسان إلى تجميد مشاعرهن للتمكن من الاستمرار في العمل، حيث روت مدافعة عن حقوق المرأة من عدن تجربتها في انتشال الجثامين وتسليمها إلى ذويها خلال النزاع في اليمن عام 2015، ووصفت كيف تصاعد التقدم العسكري الحوثي نحو جنوب اليمن عام 2015، إلى حرب شوارع، اتسمت بقصف مكثف ونيران قناصة ومعارك من شارع لشارع، حيث احتُجز المدنيون في منازلهم مع انهيار الخدمات الأساسية.[48] «قطعتُ رحلةً دامت ست ساعات وبرفقتي جثةٌ في السيارة نفسها لشخص قُتل برصاص قناص.»[49]

وصفت أخرى تجربتها كوسيطةً تعمل مع أطراف النزاع لتيسير نقل الجثث إلى ذويها: «قضيت أياماً متواصلة في المشرحة. لا أزال أتذكر ردود فعل كل عائلة تستلم جثمان أحبائها. كنت أبكي كثيراً، أما الآن فأشعر أن مشاعري قد تجمّدت.»[50] وروت إحداهن أنها كانت تُوثّق أعداد الجثث في مدينتها بينما كانت عائلتها محاصَرة: «كنت أُنجز عملي وأنا أدرك أن أحد أفراد عائلتي قد يكون ضمن الجثامين.»[51]

تشمل أشدَّ تجارب الصدمة قسوةً التهديداتُ والتخويفُ الناجمة عن العمل إلى جانب الشخصيات الأمنية أو السياسية أو الميليشيات المسلحة. قالت باحثة كانت تجمع بيانات عن السجون السرية في جنوب اليمن إن عملها غيّر حياتها: «لا أستطيع أن أنسى ما رأيت، ولا أن أنسى ما سمعت.»[52] قالت أخرى تعمل في بناء السلام، إنها تعرضت للتهديد من تنظيم القاعدة نفسه وإن صفحات على وسائل التواصل الاجتماعي أُنشئت لتهديدها.[53] في ذات السياق، قالت عاملة في مجال حقوق الإنسان من تعز: «لأنني تلقيت تهديدات كثيرة بالقتل، أخشى أن يضع أحدهم قنبلة تحت سيارتي. أفحص تحت سيارتي كل صباح قبل القيادة، وأمنع أطفالي من استخدام المركبة.»[54] أفضى هذا القرب من بيئات عالية المخاطر إلى سلوكيات «جنون الارتياب» و «الشك في النفس».

علاوةً على ذلك، عملت كثير من المدافعات مباشرةً مع ضحايا الانتهاكات الحقوقية، من بينهم سجناء وناجون من التعذيب والاحتجاز غير المشروع. قالت مسؤولة حماية من عدن: «قضيت أشهراً في مقابلة نساء محتجزات بصورة غير قانونية لمدة 3-4 سنوات دون توجيه اتهامات واضحة أو محاكمة. القصص التي أخبرنني بها أثّرت في صحتي النفسية بطريقة لم أتمكن من معالجتها.»[55] أفادت مقيمات في الشتات بتداعيات معيقة مماثلة بسبب قربهن من الضحايا: «أعاني من أزمة نفسية بعد انتهائي من إجراء المقابلات مع الناجيات في إطار أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي.»[56]

---

48 «اليمن مدفعية الحوثيين تقتل العشرات في عدن»، هيومن رايتس ووتش، 29 يوليو 2015. https://www.hrw.org/news/2015/07/29/ye-men-houthi-artillery-kills-dozens-aden

49 مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة، 8 سبتمبر 2025.

50 مقابلة مع محامية حقوق إنسان ووسيطة، 23 نوفمبر 2025.

51 مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

52 مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

53 مقابلة مع قيادية يمنية تعمل في بناء السلام لصالح منظمة دولية في جنوب اليمن، 20 سبتمبر 2025.

54 مقابلة مع مراقِبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تعز، 8 سبتمبر 2025.

55 مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

56 مقابلة مع باحثة يمنية في الشتات متخصصة في العنف القائم على النوع الاجتماعي، 12 أكتوبر 2025.

واجهت كثيرات من المشاركات ضغوطاً إضافية لوضع خطط السلامة الخاصة بهن دون دعم خارجي. «أضطر إلى الكذب على الجميع بشأن مكان عملي، وأكذب أيضاً بشأن مكان عمل أقاربي، لأن كل من يعمل في منظمة دولية معرّض للخطر.»[57] تشعر المدافعات أيضاً أنهن تحت ضغط احتمال تعريض ذويهن للأذى بسبب عملهن: «أشعر بالذنب لأن طفلي قد يُختطف أو يُؤذى بأي شكل بسبب عملي.»[58]

وصفت المشاركات إحساساً بالعجز تطور أحياناً إلى اكتئاب سريري. «معرفة أن أي أحد يمكن أن يسحبك من منزلك ويوجه إليك اتهامات جاهزة تجعل حياتنا كلها مجهولة المصير. لا يمكن إجراء أي تقييم للمخاطر أو التخفيف منها.»[59] يزداد الشعور بالعجز سوءاً «بالسخرية والاستهانة بمعاناتنا، حتى من قِبل الجهات المعنية بحمايتنا كمسؤولي الحكومة والأمم المتحدة.»[60]

بالمقابل، يُشكّل ذنب الناجي تحدياً نفسياً وعاطفياً تواجهه كثيرات من النساء في الشتات، ينبثق من ترك الأحباء خلفهن من أجل سلامتهن الشخصية، وتشعر بعض المدافعات بالذنب أيضاً بسبب ابتعادهن عن العمل الحقوقي والمناصرة لأسباب أمنية: «لا أزال أشعر بالخجل لأنني اخترت إغلاق منظمتي والفرار، حتى لو كانت حياتي في خطر.»[61] والمفارقة، أن تشعر بعضهن بالذنب لسبب مناقض: عدم مغادرة اليمن وتركهن وظائفهن. لقد شكّل الخروج الهائل للقياديات من اليمن إلى الخارج ضغطاً على من قررن البقاء للبحث عن سبيل للجوء أو الهجرة، كما أثّر ذلك على الشعور بالتضامن بين المدافعات وعلى عمق الحركة الحقوقية. «أتعرض لضغط نفسي لأن رفيقاتي غادرن.»[62] أظهرت المشاركات أن الأفكار الانتحارية ليست نادرة بين القياديات: «لا أحد يتحدث عنها، لكنها موجودة.»[63]

[57] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

[58] مقابلة مع باحثة في قضايا النوع الاجتماعي والشؤون السياسية في الشتات، 12 أكتوبر 2025.

[59] مقابلة مع مراقِبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تعز، 8 سبتمبر 2025.

[60] مقابلة مع باحثة ومحللة سياسية يمنية في الشتات متخصصة في انتهاكات حقوق المرأة، 13 سبتمبر 2025.

[61] مقابلة مع مراقِبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تعز، 8 سبتمبر 2025.

[62] مقابلة مع باحثة وكاتبة ومناصِرة لحقوق المرأة والشباب كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى دولة عربية، 13 سبتمبر 2025.

[63] مقابلة مع ناشطة شبابية في مجال حقوق الإنسان كانت مقيمة في الحديدة وانتقلت إلى عدن، 29 سبتمبر 2025.

4-2-3 الوصمة والانسحاب والتداعيات الأسرية

«لا أريد أن أُضيف عبئاً إلى عائلتي. لا أُشاركهم أبداً قلقي ومخاوفي.»[64]

يُنظر إلى كثير من المدافعات عن حقوق الإنسان بوصفهن «مُنقذات» من قِبل اليمنيات اللاتي يسعين للحصول على مساعدة في قضايا الطلاق وفقدان العمل والتشرد والقضايا القانونية. كما تلجأ إليهن مجتمعات تعاني من انعدام الأمن الغذائي وتحتاج إلى جهود محلية لبناء السلام: «أتلقى طلبات يومية لتوثيق الانتهاكات وتقديم الدعم المالي. لا يتوقف هاتفي عن الرنين.»[65] لقد دفع الضغط الهائل والتوقعات المتصاعدة المدافعات إلى الانسحاب التدريجي من أدوار القيادة المجتمعية، وتنبثق العزلة الاجتماعية أساساً من فقدان الثقة وهواجس السلامة.

تشمل أنماط الانسحاب الاجتماعي العزلة عن الزميلات وحتى الأسرة المقربة، ومع تنامي انعدام الثقة، حيث يعجزن عن مشاركة مشاعرهن وإحساسهن بالضيق، مما يُفضي إلى ضياع الروابط الاجتماعية والصداقات والعلاقات المحلية. تحدثت كثيرات عن تجنب الإعلام وفعاليات الخطاب العام: «لا أريد أن يُذكر اسمي على وسائل التواصل الاجتماعي أو أن يتم تصويري. لا أريد أن أكون هدفاً عاماً.»[66]

«تُقاطع أحياء صنعاء العائلات التي تعمل إحدى نسائها في منظمات دولية ما لم يكن مرتبطات علناً بالحوثيين.» وينشر مسؤولو سلطات الأمر الواقع إشاعات حول تورط الناشطات في «شبكات دعارة والاتجار بالنساء.»[67] وصفت إحدى الباحثات هذه المرحلة الراهنة في مناطق الحوثيين بأنها «الأكثر قذارةً بالنسبة للقياديات» في تاريخ اليمن. «أقمت في صنعاء طول حياتي ولم أشهد يوماً نساء يُجنَّدن كمخبراتٍ على صديقاتهن وعائلاتهن وجيرانهن.»[68] يُنظر إلى الرواتب المنتظمة والسفر المتكرر كامتيازات تحظى بها المدافعات عن حقوق الإنسان، وفي بعض الأحيان، يُنظر إلى هذه المزايا بوصفها «ثمناً مقابل ولائهن لجهات خارجية.»[69] وقد يقود هذا التصور المجتمع للنظر إلى مخاوف المدافعات أنها لا أساس لها، أو مبالغٌ فيها. قالت المشاركات إنهن يعشن تحت رقابة مكثفة وهذا يشعرهن بالعجز.

---

[64] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[65] المرجع السابق.

[66] المرجع السابق.

[67] مقابلة مع صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان في تعز، 17 أكتوبر 2025.

[68] مقابلة مع ناشطة سابقة في مجال حقوق المرأة وعاملة إنسانية حالية في صنعاء، 13 سبتمبر 2025.

[69] مقابلة مع صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان في تعز، 17 أكتوبر 2025.

تسببت الوصمة والتشهير إلى انفصال الأسر كما أبلغت امرأة عن انفصالها عن أطفالها لضمان سلامتهم.[70] أفادت الأمهات بأن أطفالهن يواجهون وصمة اجتماعية وعزلة، ويتعرضون للتنمر بشكل متكرر بسبب عمل أمهاتهم. «طلبت من ابنتي الصغيرة ألا تتحرك كثيراً وألا تظهر على أي منصة تواصل اجتماعي.»[71] كما يتأثر الأطفال بقيود السفر والتدقيقات الأمنية والاستجواب حين يتم التعرف على أحد والديهم.

أما المدافعات عن حقوق الإنسان في الشتات، فيجدن صعوبة في الاندماج في مجتمعاتهن الجديدة: «أنا حبيسة حاسوبي المحمول. لا أخرج ولا أرى العالم، ومن الصعب جداً الاندماج في هذا المجتمع الجديد لأنني أقضي معظم وقتي أمام حاسوبي.»[72] على الرغم من السلامة الجسدية النسبية، تتجنب المدافعات في الشتات المشاركة في الأنشطة أو التعبير بحرية عن آرائهن السياسية، حتى حين تتيح الظروف ذلك، مدفوعاتٍ لا بالإرهاق من المناصرة فحسب بل بالخوف الكامن أيضاً. ليس هذا الخوف بلا مسوّغ كما تكشف قصص النساء في الشتات: «بلّغ عني أشخاص مجهولون إلى الجهات الأمنية في البلد الذي أقيم فيه كلاجئة، وخضعت للاستجواب وكادت إقامتي أن تتعرض للإلغاء.»[73] أفادت بعضهن بقطع التواصل مع عائلاتهن لتجنب تعريضهن للخطر، مما عمق عزلتهن: «لم أتحدث مع عائلتي في صنعاء منذ سنوات، لديّ معلومات بأن أرقامهم مُراقَبة.»[74]

5-2-3 الأعباء التعليمية والمالية

«أعمل في منظمة دولية بموجب عقد مؤقت. لا يوجد لديّ تأمين طبي، وحين أمرض لا يوجد دعم طبي أو مادي.»[75]

يحول طول ساعات العمل والمشكلات الصحية دون سعي المدافعات عن حقوق الإنسان إلى التعليم العالي؛ فبوصفهن المُعيلات الرئيسيات لأسرهن، يعجزن عن تخصيص وقت للتعليم حتى حين تصبح المنح الدراسية متاحة أفادت أكثر من عشر مشاركات بأنه بسبب هفوات الذاكرة ومشكلات التركيز والإرهاق الذهني وغيرها، بات التعلم الإضافي أمراً متعذراً، وينطبق ذلك على التعليم العالي وبرامج التدريب وفرص التعلم الأخرى.

[70] مقابلة مع مراقِبة لانتهاكات حقوق الإنسان في تعز، 8 سبتمبر 2025.

[71] المرجع السابق.

[72] مقابلة مع متخصصة قانونية يمنية في مجال حقوق الإنسان تقيم في الشتات، 18 سبتمبر 2025.

[73] مقابلة مع متخصصة في الإعلام وحقوق الإنسان كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى دولة عربية، 11 سبتمبر 2025.

[74] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

[75] مقابلة مع ناشطة سابقة في مجال حقوق المرأة وعاملة إنسانية حالية في صنعاء، 13 سبتمبر 2025.

أما من هن في الشتات، فعملهن كمدافعاتٍ يُشكّل عائقاً أمام الحصول على المنح الدراسية التي تُموّلها الحكومة اليمنية أو المدعومة ثنائياً من قبل الدول ، إذ أن علاقتهن بالسفارات، وفق ما وصفته إحداهن، «ليست في أحسن أحوالها».[76] قالت ناشطة و طالبة يمنية سابقة في الشتات: «بسبب عملي كباحثةً في مجال حقوق الإنسان ، هدّدتني سفارتي بقطع منحتي الدراسية رغم أنها مُموَّلة بالكامل من البلد المضيف.»[77]

أكثر من نصف المشاركات موظفات حاليات أو سابقات في منظمات دولية أو محلية، لكن لا توجد لهن أي ضمانات مستقبلية، فقد أفادت قيادية في المجتمع المدني ومسؤولة حماية في عدن بأن سُبُل عيش المدافعات عن حقوق الإنسان باتت في خطر متزايد: «منظمتنا قد تُغلق في أي وقت، وأنا قد أُعتقل في أي وقت، والتمويل غير مضمون. أستيقظ كل صباح متسائلةً إن كانت وظيفتي لا تزال قائمة.»[78]

مع ذلك، تظل جميع النساء المشاركات ملتزماتٍ بعمقٍ بعملهن، وينظرن إليه باعتباره غاية أساسية في الحياة، وحين يشحّ التمويل، يدفعن من جيوبهن الخاصة لمواصلة المشاريع: «الجهات المانحة لا تغطي جميع التكاليف غير الرسمية للحصول على الموافقات والتراخيص والتصاريح وغيرها.»[79] كما لا يغطي تمويل الجهات المانحة تكاليف المحرم المطلوب أثناء السفر، ولا تكاليف المرشدين المحليين في المناطق غير الآمنة، ولا الأمن الإضافي اللازم للتنقل بين المحافظات والمديريات.[80]

في ذات السياق، تتعرض وظائف المدافعات العاملات في الحكومة أو الشتات للخطر أيضا، فالتمييز المؤسسي والانتقام في بيئة العمل متوقعان حين يبدأن في التعبير عن آرائهن السياسية: «تعلمت التزام الصمت وعدم مشاركة آرائي في العلن أو في مكان عملي، وأكتب معظم الوقت باسم مستعار. أعلم أنني قد أفقد وظيفتي.»[81] أفادت كثير من المدافعات في الشتات بأن دخلهن لا يكفي لتغطية تكاليفهن مع دعم عائلاتهن في اليمن: «أضطر إلى القيام بعمل جزئي آخر لا علاقة له بتخصصي حتى أتمكن من مساعدة عائلتي الممتدة.»[82]

[76] مقابلة مع طالبة سابقة تقيم حالياً في الشتات وتعمل متخصصة إنسانية لدى منظمة دولية؛ أُجريت المقابلة الأصلية حول موضوع مختلف في 23 يونيو 2023.

[77] المرجع السابق.

[78] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[79] المرجع السابق.

[80] مقابلة مع ناشطة سابقة في مجال حقوق المرأة وعاملة إنسانية حالية في صنعاء، 13 سبتمبر 2025.

[81] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[82] مقابلة مع متخصصة في الإعلام وحقوق الإنسان من صنعاء انتقلت إلى دولة عربية أخرى، 11 سبتمبر 2025.

تواجه القياديات المُهجَّرات اللاتي لا يزلن يُدرن منظماتهن في اليمن عبئاً اقتصادياً «ثلاثياً»: دعم عائلاتهن المقيمة معهن في الشتات، وإعالة عائلاتهن الباقية في اليمن، وضمان الاستقرار المالي لموظفي منظماتهن.[83] وحين سُئلن عن خطة بديلة في حال انسحاب المنظمات الدولية وحقوق الإنسان والمنظمات النسائية كلياً من اليمن، أعربت المدافعات عن صعوبة إيجاد مصادر دخل بديلة.

في دوامة مفرغة، أضعفت المشكلات الصحية والعزلة الاجتماعية المذكورة آنفاً قدرة المدافعات على تطوير مهارات جديدة وإطلاق مشاريع كمصدر دخل مستدام: «ليس لدينا مدخرات أو علاقات كافية لإطلاق مشاريع مقارنةً بالرجال»، قالت ناشطة في مجال حقوق الإنسان بعدن.[84]

يتزايد فقدان المدافعات لوظائفهن بسبب إغلاق منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا النوع الاجتماعي جراء نقص التمويل أو الإغلاق القسري من قِبل سلطات الأمر الواقع. تفقد أخريات دخلهن نتيجة الفرار من اليمن، مما يُعمّق الحاجة لوضع خطة طوارئ. أوضحت إحدى المشاركات: «حاولت استثمار مدخراتي في مشروع، لكنني كنت مشغولةً جداً بعملي لأمنحه الوقت والطاقة والاهتمام الكافيين، وقد فشل المشروع في نهاية المطاف.»[85] تلقي القيود الاقتصادية بأثر مباشر على الصحة أيضاً، فقد أفادت كثيرات بعجزهن عن علاج حالاتهن الصحية لانعدام التأمين الصحي، وإحجامهن عن أخذ إجازة أو استراحات للصحة النفسية لأن ذلك سيقطع راتبهن.[86] وقد فقدت بعض المدافعات في الشتات مقداراً كبيراً من مدخراتهن في محاولة لمعالجة تداعيات عملهن على صحتهن الجسدية أو النفسية.[87]

[83] مقابلة مع باحثة وكاتبة ومناصِرة لحقوق المرأة والشباب كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى دولة عربية، 13 سبتمبر 2025.

[84] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[85] مقابلة مع متخصصة يمنية في حماية المدافعات عن حقوق الإنسان تقيم في الشتات، 20 سبتمبر 2025.

[86] مقابلة مع متخصصة قانونية يمنية في مجال حقوق الإنسان تقيم في الشتات، 21 سبتمبر 2025.

[87] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، أكتوبر 2025.

3-3 محدودية الحماية: حين لا يُبالي أحد

«أخفقت وكالات الأمم المتحدة في حماية موظفيها، وأخفقت في محاسبة منتهكي حقوق الإنسان للحفاظ على استمرارية عملياتها.»[88]

مع أن الحركة النسائية اليمنية الجماعية طالبت بمشاركة المرأة في الوساطة وبناء السلام وحل النزاعات،[89] فإن المدافعات عن حقوق الإنسان يفتقرن إلى الحماية التي يحتجنها: «أقوم بعمل وساطة مع مسؤولين عسكريين وحكوميين بالغي التأثير، لكن منظمتي لا تبذل ما يكفي لحمايتي في جميع الأوقات.»[90] وتظل المدافعات في أوضاع هشة «بسبب الأشخاص الذين يعرفنهم والمعلومات التي يطّلعن عليها.»[91]

أعربت كثيرات عن خيبة أمل عميقة في المنظومات الدولية التي وفّرت لسنوات إطاراً أخلاقياً نظريا لعملهن، ووصفن وكالات الأمم المتحدة والحكومات الراعية للسلام بأنها ملتزمة بالمساواة بين الجنسين «بالكلام لا بالأفعال.»[92] حيث أدى غياب منظومات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات المدنية إلى فقدان هذا الجيل الثقة كلياً في تلك المنظومات. تُشير إحداهنّ إلى أن بعض المدافعين عن حقوق الإنسان يتحمّلون التعذيب ويدفعون ثمناً جسدياً باهظاً: «أتساءل: هل كان عملهم في دعم المعايير الدولية يستحق ذلك الثمن؟»[93]

تظل الأسرة هي الداعم الرئيسي الذي تعتمد عليه المدافعات، وأكدت أغلبهن الدور الإيجابي لأسرهن في دعمهن خلال فترات الاضطراب الجسدي والنفسي: «ما كنت لأنجز أي عمل أنجزته لولا عائلتي. في رحلاتي الميدانية يقود أفراد عائلتي الذكور السيارة ويتحققون من السلامة وأحيانا يدونون الملاحظات بشكل طوعي .»[94] يمتد هذا الدعم ليشمل الجيران والزملاء والأصدقاء، إذ رُويت قصص عن جيران يواصلون الاطمئنان عليهن يومياً ويُحذّرونهن من الأخطار ويمنحونهن إحساساً بالأمان.[95]

---

[88] مقابلة مع موظفة محلية سابقة في الأمم المتحدة انتقلت إلى الخارج، 20 سبتمبر 2025.

[89] مها عوض ونوريا شجاع الدين، «المرأة في حل النزاعات وبناء السلام في اليمن»، نهج للاستشارات، اليمن: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، يناير 2019، https://yemen.un.org/en/15853-women-conflict-resolution-and-peacebuilding-yemen

[90] مقابلة مع قيادية يمنية تعمل في بناء السلام لصالح منظمة دولية في جنوب اليمن، 20 سبتمبر 2025.

[91] المرجع السابق.

[92] مقابلة مع محللة سياسية ومناصرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

[93] مقابلة مع باحثة في شؤون الحوكمة والمجتمع المدني في الشتات، 10 نوفمبر 2025.

[94] مقابلة مع مراسلة إعلامية يمنية في الشتات، 31 أكتوبر 2025.

[95] مقابلة مع موظفة سابقة في منظمة دولية في صنعاء انتقلت إلى دولة عربية، 10 أكتوبر 2025.

يختلف هذا الوضع بين منطقة وأخرى، فالمشاركات من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، بما فيها صنعاء، يُبلّغن عن وصمة قوية ومتنامية في المجتمعات المحلية تجاه القياديات وعن انطباع عام بأنهن «يُثرن المشاكل» أينما حللن،[96] بينما أفادت قائدات للعمل الإنساني والوساطة والمساعدة القانونية في الحديدة وتعز وعدن، بدائرة دعم أوسع من مجتمعاتهن المحلية: «نهضت مديريتي لأجلي ووقفوا إلى جانبي في الواقع وعلى وسائل التواصل الاجتماعي حين كانت هناك محاولة لتشويه سمعتي إلكترونياً.»[97]

طالما وُثّق الاحتجاز والسجن كسببين للوصمة الاجتماعية والعزلة؛[98] بيد أن حجم الانتهاكات الأخيرة وجرأتها ضد اليمنيات في مناطق الحوثيين، ربما غيّرا هذا المنظور. روت معتقلة سابقة: «بعد الإفراج عني، وجدت رسائل دعم كثيرة. لمستني أيضاً الجهود المبذولة لدعم إطلاق سراحي على الإنترنت وعلى أرض الواقع. كان لذلك أثر قصير المدى، ثم عانيت من التداعيات طويلة الأمد لما حدث بعد قراري مغادرة اليمن.»[99]

هذا الدعم يتآكل بمرور الوقت، في مواجهة حملة تشهير أيديولوجية ممنهجة ضد العاملات: «فقدت كثيراً من التضامن الذي حظيت به حين كنت محتجزة»، مع تزايد المترددين والخائفين من التواصل.[100]

أفادت عدة مشاركات بتلقّيهن دعماً محدوداً من الزملاء الذكور، وأشارت بعضهن إلى أن التفاعلات مع نظرائهن الذكور أثّرت سلباً عليهن[101] مع ملاحظة البعض أن الزملاء الذكور العاملين في الفضاء المدني وحقوق الإنسان كثيراً ما كانوا وراء ممارسات التمييز والتهميش والتقليل من الشأن وحتى التحرش الجنسي. ذكرت إحداهن: «سمعت قصصاً عن زملاء ذكور يُبلّغون عن القياديات ويُقدّمون تفاصيل معلوماتهن الشخصية.»[102] من جهة أخرى، حين تتضامن الشخصيات العامة من الذكور علناً مع المدافعات، فذلك يعرضهم لحملات تشهيرية، وقد يكون ذلك أحد الأسباب التي دفعت بعض الرجال الداعمين للمدافعات عن حقوق الإنسان إلى الإحجام عن تقديم هذا الدعم في الآونة الأخيرة .[103]

[96] مقابلة مع ناشطة سابقة في مجال حقوق المرأة وعاملة إنسانية حالية في صنعاء، 13 سبتمبر 2025.

[97] مقابلة مع ناشطة شبابية في مجال حقوق الإنسان كانت مقيمة في الحديدة وانتقلت إلى عدن، 29 سبتمبر 2025.

[98] مقابلة مع محامية حقوق إنسان ووسيطة في تعز، 23 نوفمبر 2025.

[99] مقابلة مع معتقلة سابقة في اليمن، 29 سبتمبر 2025.

[100] المرجع السابق.

[101] مقابلة مع خبيرة يمنية في العنف القائم على النوع الاجتماعي في اليمن، 8 ديسمبر 2025.

[102] مقابلة مع قيادية يمنية تعمل في بناء السلام لصالح منظمة دولية في جنوب اليمن، 20 سبتمبر 2025.

[103] مقابلة مع متخصصة سابقة في حماية المرأة مقيمة في الشتات، 5 أكتوبر 2025.

أثارت المدافعات عن حقوق الإنسان مخاوف بشأن التضامن بين المنظمات المحلية: «المجتمع المدني المحلي مستقطَب وجائع للموارد ومرعوب»، و «من الصعب طلب الدعم أو توقعه ممن يعانون المعاناة ذاتها التي نعانيها.»[104] ترى بعض المدافعات أن غالبية الفاعلين المدنيين حاليا منتسبون بدرجات متفاوتة إلى الأطراف المتحاربة، وبالتالي «لا يمكننا الاعتماد عليهم للدفاع عنّا أو إحداث تغيير.»[105]

4-3 إهمال أزمة الصحة النفسية

«الجهات الدولية لا تتحدث حتى عما نمر به مع العالم. الأمر محرج، إنه الفيل الجاثم في الغرفة الذي لا يريد أن يراه أحد.»[106]

أشارت المشاركات إلى أن المنظمات الوطنية والدولية تُهمّش في معظمها الدعم النفسي والاجتماعي والحماية في عملها داخل اليمن، وتشيع بين المشاركات ملاحظة أن التأمين الطبي متاح فقط لفئة محدودة من النساء العاملات في المنظمات الدولية. علاوةً على ذلك، لا تُغطي جميع برامج التأمين نفقات الصحة النفسية؛ فالعاملات في منظمات المجتمع المدني أو القائدات لها، وكذلك المستشارات المستقلات، لا تشملهن في العادة أي تغطية تأمينية.

تواجه الناجيات من الاحتجاز أو العنف تحديات جمّة في الوصول إلى الدعم المتخصص للصحة النفسية: «الخدمات أكثر توفراً للمدافعات من الدول العربية الأخرى، لكن الفرص المتاحة لليمن شحيحة».[107] قالت إحدى مسؤولات حماية المرأة: «دعم الجهات المانحة في هذا المجال شحيح. أُقدّم احتياجات موكلاتي على احتياجاتي للدعم النفسي والاجتماعي.»

في حين تعدّ بعض المشاركات فرص السفر للمؤتمرات والتدريب والاجتماعات في الخارج ضرباً من الدعم النفسي، ترى فيها أخريات تجربة مُرهِقة: «هذه الاستراحات النفسية، إن صحّ التعبير، تتضمن اجتماعات طويلة مع ضحايا أخريات، نتحدث فيها عن المشكلات ذاتها التي نريد أخذ إجازة منها، وكثير من هذه المحادثات مُستثيرة للذكريات وتُفضي إلى مزيد من الاضطرابات النفسية، وتتسم الاجتماعات بالأجندات المكثفة، إذ تسعى الجهات المانحة إلى الاستفادة القصوى من هذه الرحلات.»[108]

[104] مقابلة مع قيادية في المجتمع المدني من عدن، 4 أكتوبر 2025.

[105] مقابلة مع صحفية وناشطة في مجال حقوق الإنسان في تعز، 17 أكتوبر 2025.

[106] مقابلة مع خبيرة دولية في حقوق المرأة في اليمن، 4 ديسمبر 2025.

[107] مقابلة مع متخصصة سابقة في حماية المرأة في الشتات، 5 أكتوبر 2025.

[108] مقابلة مع قيادية في المجتمع المدني في عدن، 4 أكتوبر 2025.

قدّمت عدة منظمات جلسات دعم نفسي وإجتماعي،[109] فردية وجماعية، لكن بعضهن رأين أن الجلسات الجماعية لم تكن مفيدة: «كانت الجلسات مُجهِدة. في المجموعة كانوا يتوقعون مني أن أكشف عن مكامن ضعفي. كنت أعاني من مشكلات في الثقة أصلاً، فلم أشارك.»[110] وعلى الرغم من أن الجلسات الجماعية كانت تُيسّرها في الغالب جهات متخصصة محترفة في الدعم النفسي والاجتماعي، فإن المقاربات المتبعة لم تكن دائماً مراعيةً للصدمة النفسية.[111] وكانت الجلسات الجماعية قصيرة، تتراوح بين ساعة وثلاث ساعات، وتُعقد على هامش المؤتمرات الكبرى أو الاجتماعات الإقليمية، وتضمنت عادةً موائد مستديرة تتقاسم فيها المشاركات قصصهن، دون صون صارم للسرية والخصوصية.

أثبتت الجلسات الفردية جدوىً أكبر، ولا سيما حين كانت مراعيةً للصدمة النفسية ومصحوبة بتدابير سرية كافية. أشارت الضحايا إلى صعوبة التعامل مع الداعمين النفسيين والاجتماعيين الدوليين لمحدودية معرفتهم بالسياق اليمني، إلا حين يكون متخصصاً بدقة: «لم أبدأ في الاستجابة للدعم النفسي والاجتماعي إلا حين أُسندت حالتي إلى متخصص في دعم المعتقلين السابقين. فهموا قصتي وساعدوني في إيجاد سبل لمعالجة الصدمة.»[112]

هناك حاجز آخر يواجه المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان، يتمثل في الغموض الذي يكتنف تعريف المدافعة عن حقوق الإنسان، حيث أن «بعض النساء يحصلن على دعم وفير من حيث الإخلاء والدعم المالي لأن لديهن علاقات دولية جيدة ويُعتبرن من النخبة، بينما لا تحصل أخريات على شيء رغم تعرضهن لمخاطر أكبر.»[113] ثمة حاجة إلى دعم مُصمَّم وفق التجربة المعيشية للمدافعات، فعلى سبيل المثال، قد لا يُجدي الدعم النفسي والاجتماعي البسيط نفعاً للمدافعات الناجيات من الاحتجاز أو التعذيب، إذ تواجه كثيرات منهن عقبات جسيمة في الوصول إلى الدعم القانوني حين يتعرضن للاستغلال.[114]

عند سؤالهن عن آليات التكيف، أكدت المشاركات أنهن يلجأن في معظمهن إلى آليات التكيف السلبية، من بينها الإفراط في العمل والإفراط في استهلاك وسائل التواصل الاجتماعي وإدمان متابعة الأخبار. من المفارقات أن غالبية المدافعات اللواتي لجأن إلى الإفراط في العمل آليةً للتكيف مع

[109] «الدعم النفسي والاجتماعي للمدافعات عن حقوق الإنسان»، إلبارلمان، اطُلع عليه في نوفمبر 2025. https://elbarlament.org/psycho-so-cial-support-to-women-human-rights-defenders/

[110] مقابلة مع متخصصة سابقة في حماية المرأة في الشتات، 5 أكتوبر 2025.

[111] «الرعاية المراعية للصدمة: دليل لمنظمات المجتمع المدني»، ميثاق العدالة من أجل اليمن، 19 يونيو 2024. https://justice4yemenpact.org/articles/trauma-informed-care-a-guide-for-civil-society/

[112] مقابلة مع معتقلة سابقة في اليمن، 29 سبتمبر 2025.

[113] مقابلة مع ناشطة شبابية في مجال حقوق الإنسان كانت مقيمة في الحديدة وانتقلت إلى عدن، 29 سبتمبر 2025.

[114] المرجع السابق.

الضغط النفسي أبدين في الوقت ذاته نفوراً من المخالطة الاجتماعية[115] وميلاً إلى الانسحاب، حتى بات تواصلهن مقتصراً على العمل وحده.[116] أوضحت عدة مُقابَلات أن شخصياتهن تغيّرت بمرور الوقت، رغم أنهن كنّ معروفات بميلهن إلى التواصل والتفاعل الاجتماعي يشعرن الآن بعدم الارتياح للتواصل خارج حدود هويتهن بوصفهن مدافعات عن حقوق الإنسان. بالمقابل، ذكرت قلّة منهن هوايات إيجابية طوّرنها لتفريغ الضغط النفسي، كالمشي والقراءة والبستنة، غير أن هذه الهوايات اقتصرت في الغالب على المقيمات خارج اليمن.

[115] مقابلة مع متخصصة في الإعلام وحقوق الإنسان كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى دولة عربية، 11 سبتمبر 2025.

[116] مقابلة مع محامية حقوق إنسان ووسيطة في تعز، 23 نوفمبر 2025.

4. التداعيات على حركة حقوق المرأة

«طُلب مني من قِبل مُحتجِزيَّ أن أفعل وأقول أشياء خلّفت آثاراً طويلة الأمد لا يمكن الشفاء منها [...] أشعر الآن بأنني محطّمة.»[117]

تُثبت الشواهد أن المدافعات عن حقوق الإنسان من أقوى المحركات للمساواة بين الجنسين،[118] فمن التنظيم الشعبي إلى المناصرة العالمية، أسهمت جهودهن - جنباً إلى جنب مع الحركات النسوية وحركات الشباب وحقوق الإنسان - إسهاماً محورياً في تعزيز الحماية من العنف والنهوض بحقوق المرأة في أرجاء العالم؛ وبالتالي، فإن تراجع المشاركة والاحتراق الوظيفي والتآكل والانسحاب التدريجي للقياديات ذوات الخبرة من الفضاء العام، ألقى ويُلقي بظلاله المستمرة، على الحركة النسائية الجماعية في اليمن ودور المرأة في الفضاء العام على نطاق أوسع. أبلغت كثيرات من المدافعات عن حقوق الإنسان عن تآكل حاد للثقة، لا في المؤسسات فحسب بل في المحيطين بهن. نتيجةً لذلك، قد تختار كثيرات منهن الانسحاب كلياً من أدوارهن بوصفهن قياديات ومناصِرات في المستقبل القريب.

انعكس هذا التصدع الداخلي على الحركة النسائية اليمنية وقدرتها على مواصلة العمل الجماعي أو الحفاظ على أدوار القيادة، فمع استمرار القياديات في مواجهة التهديدات والإرهاب، سيخترن سلامتهن على حساب أدوارهن العامة: «خوفي الشامل ينبثق من التحذيرات المتكررة التي اتلقاها مثل الرسالة التي كتب فيها ـ›سنصل إليك‹. هذا يُنهكني عاطفياً.»[119]

دائما ما يكون هناك ثمن طويل الأمد، إذ أوضحت باحثة أنه حتى بعد تغيير مجال عملها، ظل اسمها مرتبطاً بالمناصرة لحقوق المرأة، مما أفضى إلى استمرار الأذى .[120] ثمة عامل آخر يؤثر في نظرة المدافعات إلى مستقبلهن في هذا المجال، وهو ما وصفنه بـ»الهوّة المتّسعة بين ما يحظى به عملهن من تقديرٍ دولي وما يلقاه من تجاهلٍ محلي»، فبينما تعترف بعض المنظمات الدولية بالمدافعات عن حقوق الإنسان من خلال منحهن الجوائز،[121] لا يتحول هذا الاعتراف إلى حماية فعلية على أرض الواقع. أبلغت كثير من المدافعات عن انسحابهن كلياً من وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي، مما يجعل عملهن أقل ظهوراً بمرور الوقت.

---

[117] مقابلة مع معتقلة سابقة في اليمن، 29 سبتمبر 2025.

[118] مالا هتون، وس. لوريل ويلدون، «الأصول المدنية لتغيير السياسات التقدّمي: مكافحة العنف ضد المرأة في منظور عالمي، 1975–2005»، المجلة الأمريكية للعلوم السياسية، المجلد 106، العدد 3 (2012)، الصفحات 548–569.

[119] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

[120] مقابلة مع ناشطة سابقة في مجال حقوق المرأة وعاملة إنسانية حالية في صنعاء، 13 سبتمبر 2025.

[121] «الإعلان عن المتحصّلات على جائزة وزير الخارجية للنساء ذوات الشجاعة الاستثنائية للعام 2025»، البعثة الأمريكية إلى اليمن، 31 مارس 2025. https://ye.usembassy.gov/secretary-of-states-2025-international-women-of-courage-award-recipients-announced/

يتفاقم هذا الغياب بسبب الإحباط من السيطرة على قصصهن، حيث قالت عدة مشاركات إن «قصصهن تُختطَف»[122] حين تروي المنظمات الدولية أو الوطنية المتمركزة في الخارج روايات لا تعكس الواقع المُعاش، أو تُخفف الأضرار التي تمس النساء بإدراجها تحت الانتهاكات العامة التي تطال السكان اليمنيين ككل. نتيجة ذلك، وصفت الكثيرات حالات اكتئاب حاد وإحساس بالعبثية، و الشعور بأن عملهن لا يُفضي إلى شيء وسط النكسات المتكررة للمرأة وغياب مستقبل قابل للعيش لأفراد الأسرة المقيمين في اليمن. تُضعف هذه الضغوط بشكل ملحوظ القدرة على اتخاذ القرار والقيادة، وتُثبّط الجيل الأصغر عن العمل في الفضاء العام عموماً وفي حقوق الإنسان تحديداً.[123] [124]

تساءلت المشاركات عن استدامة عملهن، وأبدت قلة منهن فقط نيتها الاستمرار في هذا العمل على المدى البعيد، واثنتان فقط من المشاركات الـ22 أعربتا عن أمل في مواصلة العمل في هذا المجال، فحتى في المحافظات المستقرة نسبياً، تُحجم المدافعات عن المضي قُدُماً، مستشهداتٍ بغياب المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة: «إن لم يُحاسَب مرتكبو الانتهاكات، فلن أكون على استعداد للاستمرار في العمل في بيئة بهذا القدر من انعدام الأمن.»[125]

يزيد التصدع الداخلي وسط الحركة النسائية: «لا نحتفي ببعضنا، ولا حلفاء لنا من الرجال، نُهمّش أنفسنا.»[126] وتتسع الفجوات الجيلية مع انسحاب المدافعات ذوات الخبرة، مما يُعطّل نقل المعرفة والإرشاد لجيل أصغر من المدافعات، وكثيرات منهن لم يعدن يشعرن بالقدرة على تدريب النساء الأصغر أو تقديم المشورة لهن، ويُشجّعنهن على مغادرة المجال كلياً، مُقدّماتٍ السلامة الشخصية والأسرية على الفاعلية المستمرة.

يؤدي تناقص أعداد المدافعات عن حقوق الإنسان، والاحتراق النفسي والمهني، وتراجع المشاركة، واتساع الفجوات بين الأجيال إلى انسحابهن وانقطاع سلاسل نقل الخبرات والتوجيه بين الأجيال. في غياب حماية خاضعة للمساءلة ودعم مستدام، تؤدي المنظومة القائمة فعليًا إلى تحويل الأضرار التراكمية الناجمة عن الانتهاكات إلى انكماش طويل الأمد في الحيز المدني المتاح للنساء.

«إن أعطيت الأولوية لمجتمعك ولم تنحز لأحد أطراف النزاع، اعتُبرت تهديداً، وإن خدمت أحد الأطراف واستظللت بحمايته، وُصمت بالفساد. ستكون هدفاً في كلتا الحالتين.»[127]

[122] مقابلة مع محللة سياسية ومناصِرة في الشتات، 29 سبتمبر 2025.

[123] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

[124] مقابلة مع متخصصة سابقة في حماية المرأة في الشتات، 5 أكتوبر 2025.

[125] مقابلة مع باحثة ومناصِرة لحقوق المرأة والشباب كانت مقيمة في صنعاء وانتقلت إلى دولة عربية، 13 سبتمبر 2025.

[126] المرجع السابق.

[127] مقابلة مع قيادية في مجال حماية حقوق المرأة في عدن، 8 سبتمبر 2025.

5. الخاتمة: إخفاقات السياسات والبنى المؤسسية

تُشير النتائج إلى منظومة حماية غائبة وظيفياً بالنسبة للمدافعات عن حقوق الإنسان، ووفق المشاركات، يرتبط الخوف بغياب آليات موثوقة للمساءلة وتطبيق القوانين الكفيلة بحمايتهن. يُشير الانهيار المتصور للخطوط الحمراء، بما فيها القيود القبلية والاجتماعية السابقة على استهداف المرأة، إلى فراغ في الحوكمة والمساءلة تعمل في ظله الجهات المسلحة والسلطات المحلية وأصحاب النفوذ المجتمعي في ظل إفلات من العقاب شبه تام.

ينبغي أن تعترف برامج الحماية صراحةً بالنساء بوصفهن شاهداتٍ رئيسيات على النزاع؛ فباعتبارهن مدافعاتٍ عن حقوق الإنسان ووسيطاتٍ وعاملاتٍ إنسانياتٍ وبنّاءات سلام شعبيات، يحملن الذاكرة المؤسسية والمجتمعية للفظائع الحقوقية في اليمن، غير أن حماية المدافعات عن حقوق الإنسان ليست اليوم جزءاً من البرامج، سواء القائمة على حقوق الإنسان أم غيرها، وليست محورية في تصميم البرامج والتعاقد واتخاذ القرارات التشغيلية، سواء داخل اليمن أو في الخارج.

كما هو الحال في دول أخرى،[128] تحتاج المدافعات عن حقوق الإنسان إلى دعم يُدمج أولاً وقبل كل شيء الاستجابة للنوع الاجتماعي، مع مراعاة عناصر أخرى كالانتماء العرقي والسن والإعاقة أو التهجير. يُفضي غياب الوعي لدى أصحاب عمل المدافعات داخل اليمن أو في الخارج إلى إغفال معايير أعباء العمل المعقولة وتخفيف المخاطر النفسية والاجتماعية وقنوات الإبلاغ الآمن، فالمنظمات الدولية التي تتعاقد مع القياديات لآجالٍ طويلة أو قصيرة، أو تشترك مع عاملات المجتمع المدني النسائي، لا تقع عليها أيُّ مسؤولية لحمايتهن من الأذى.

ثمة تعارض واضح بين الدعم النفسي والاجتماعي المتاح وواقع الصدمة التي تمسّ المدافعات عن حقوق الإنسان؛ فالبرامج المُقدَّمة قائمة على نماذج غربية لم تُطوَّر من خلال مشاركة مستدامة مع المدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان. ثمة حاجة إلى دعم أكثر استجابةً للسياق المحدد وتنوعاً في أساليبه - برامج تدمج الحساسية تجاه النزاع والنوع الاجتماعي وتعالج الاحتياجات المحددة كالدعم الخاص بما بعد الاحتجاز.

هناك ثغرة سياساتية أخرى تتعلق بالأمن الرقمي والطابع المتطور للهجمات. تُفيد المدافعات بمحدودية المعرفة التقنية، ومحدودية الدعم المجاني للتعامل مع الابتزاز الرقمي، وانعدام مسار مؤسسي موثوق للحصول على مساعدة سريعة في مجال الأمن السيبراني. هذه الثغرة ليست تقنية فحسب؛ بل تُغذي مباشرةً مخاطر الابتزاز والوصمة وتقييد المشاركة العامة، بما فيها الانسحاب من وسائل التواصل الاجتماعي والخطاب العام.

[128] «توصيات لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان في جنوب السودان»، كورداید. اطّلع عليه في 14 ديسمبر 2025. https://www.cordaid.org/en/publications/toolkit-for-the-protection-of-women-human-rights-defenders-south-sudan/

يعزز ما سبق وجود بيئة متساهلة مع التشهير والتحريض الديني والوصمة التي تُصوّر المدافعات عن حقوق الإنسان باعتبارهن خائناتٍ أو غير ملتزمات بالأخلاق العامة أو مرتبطاتٍ بروايات الدعارة أو الاتجار بالبشر. تشير النتائج إلى أن التحريض لم يعد ظاهرة هامشية، بل أصبح يُكرَّس عبر المساجد، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، والحملات المنظمة، بما يخلّفه من تداعيات تمتد إلى تأجيج العداء المجتمعي، والاعتداءات الجسدية التي يرتكبها مدنيون، والتنمر على الأطفال، والإقصاء من قبل ملاك العقارات (برفض تأجير عقاراتهم لهن) أو داخل الأحياء السكنية. الفجوة في السياسات هي غياب آليات منسقة لرصد التحريض والتشهير والاستجابة لهما، وكذلك التدخلات الاجتماعية الوقائية التي تُقلص الوصمة وتحول دون الانتقام من الأسر.

أخيراً، تتعلق ثغرة جوهرية أخرى، بعدم المساواة في الوصول إلى الحماية والمساعدة، مدفوعةً بتعريفات غامضة وحراسة غير رسمية على الباب لتحديد من «يُعترف» بها مدافعةً عن حقوق الإنسان. يصف المشاركون تفاوتات تتلقى فيها نساء ذوات صلات دولية أقوى إخلاءً أو دعماً، في حين تتلقى أخريات في خطر مرتفع استجابةً ضئيلة، وهذا التفاوت يُضعف الثقة ويُذكي التشرذم ويُسهم في الإحساس بأن الاعتراف الدولي لا يتحول إلى حماية على الأرض، ويُقوّض أيضاً العمل الجماعي لأن النساء لا يستطعن التنبؤ بموثوقية ما إذا كان الإفصاح سيُفضي إلى الدعم أم إلى مزيد من الهشاشة.

في نهاية المطاف، يتعين على الحكومة والجهات الدولية على حدٍّ سواء مراجعة أطرهم، وهم بحاجة إلى تحديد عاجل لما يمكن القيام به وما يتعذّر في اليمن، مع الإقرار في الوقت ذاته بكيفية إخضاع الأطر الحالية للمدافعات عن حقوق الإنسان والمرأة عموماً للمخاطر، فإذا كان إيقاف التآكل الكامل لحضور المرأة في الفضاء المدني هو الهدف، فمن الضرورة توسيع الشمول والتخطيط من القاعدة إلى القمة، وتخصيص تمويل أكبر للحماية وفهم ما تحتاج إليه المدافعات عن حقوق الإنسان من حماية، وتحديد مواقع الموارد وسُبُل الوصول إليها.

6. التوصيات

تمت صياغة هذه التوصيات بناء على مخرجات المقابلات التي جرت لإعداد هذه الدراسة، وتحديدا السؤال الخاص بالكيفية المقترحة لدعم المدافعات عن حقوق الإنسان:

أولاً: توصيات تتعلق بالخدمات والدعم

- **تعزيز المساءلة الحكومية.** يتعيّن على الحكومة اليمنية، بوصفها الجهة المعنية بحماية مواطنيها، إيلاء الأولوية للتحقيق في أعمال العنف ضد المدافعات عن حقوق الإنسان ، ومحاسبة من يتسبب، حتى من الحكومة، في عدم تطبيق تدابير الحماية للقياديات في الأدوار العامة والعمل الحقوقي.
- **المساءلة عبر الوساطة.** ينبغي على المجتمع الدولي الضغط على الأطراف المتحاربة والجهات المسلحة من خلال الوساطة والانخراط الدولي، لاعتماد مدونات سلوك صريحة تُلزم بعدم استهداف المدنيات والمدافعات عن حقوق الإنسان وإنهاء الإساءات القائمة على النوع الاجتماعي التي تُذكي الوصمة والعنف المجتمعي.
- **معالجة الاحتياجات الحمائية الفورية.** ينبغي للمنظمات الدولية والوطنية أن تعتبر حماية القياديات اليمنيات أمرا عاجلا، مع تنفيذ تدخلات طارئة كالإخلاء المؤقت الآمن، والتمويل الطارئ للنقل والإسكان، والدعم الأسري قصير الأمد، وإدارة الحالات بسرية تامة للحيلولة دون تجديد الصدمة النفسية.
- **تجريم التحرش والتهديدات.** ينبغي للجهات الحكومية وسلطات الأمر الواقع أن تُرسي إجراءات واضحة وقابلة للتطبيق، لحظر وتجريم التحرش الرقمي والمادي ومصادرة الوثائق والاحتجاز غير المشروع وقيود التنقل الموجّهة ضد المدافعات عن حقوق الإنسان، مع ضمان التحقيق المستقل في التهديدات والهجمات وحالات القتل.
- **ضمان الأمن الرقمي.** ينبغي للمنظمات الدولية والوطنية التعامل مع الأمن الرقمي بوصفه الخط الأول للحماية، من خلال دعم أمن سيبراني مُموَّل يعالج اختراق الحسابات ومخاطر المراقبة والتلفيق الإعلامي والابتزاز، مقروناً بدعم نفسي واجتماعي لمعالجة مشاعر الوصم الخوف والانسحاب الاجتماعي.
- **توفير دعم كافٍ للصحة النفسية.** ينبغي لوكالات الأمم المتحدة ووزارة حقوق الإنسان أن تُخصص موارد للتوعية بالصحة النفسية بين المدافعات عن حقوق الإنسان، لتطبيع سلوك طلب المساعدة، وتوفير خدمات الصحة النفسية عبر خطوط ساخنة، وغيرها من الخدمات النفسية والاجتماعية الميسّرة التي تلبي الاحتياجات المتنوعة والخاصة بالصدمة.

ثانياً: توصيات تتعلق بالسياسات والبرامج

- **دمج تدابير الأمن عند التعاقد مع القياديات.** يتعيّن على الجهات المانحة والمنظمات الدولية الانتقال من المساعدة الظرفية إلى ضمان دمج الأمن المنهجي بعيد المدى للقياديات المدنيات والباحثات والصحفيات وجامعات البيانات. ينبغي ألا يقتصر التمويل على مخرجات عملهن بل أن يدعم استباقياً المخاطر الشخصية والمهنية المتأصلة في أدوارهن، ويمكن إقامة هذه البرامج في المحافظات الأكثر استقراراً كعدن ومأرب، لدعم المرأة في أرجاء اليمن وعقدها بانتظام في الشتات.
- **الاعتراف بأن المدافعات عن حقوق الإنسان هن مجموعة متنوعة من النساء.** يشمل ذلك النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية، وفي مجالات حقوق العمل، وحقوق الأرض، والحقوق الثقافية وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الجماعية والحركات الشعبية.
- **إيلاء الأولوية في الدعم للنساء المعرضات للمخاطر الأكبر.** التركيز على الناجيات من الاحتجاز أو التعذيب واللواتي يواجهن تهديدات وشيكة عند النظر في طلبات الإخلاء أو اللجوء.
- **الانسجام مع البروتوكولات الدولية.** ينبغي أن تترافق جميع احتياجات البرامج مع المناصرة لدى المنظمات الدولية المُقدِّمة لخدمات الحماية لإيلاء الأولوية للمدافعات اليمنيات عن حقوق الإنسان، كما هو الحال مع نظيراتهن في مناطق ودول أخرى.
- **تأسيس واجب الرعاية مؤسسياً.** ينبغي أن تُطبّق وكالات الأمم المتحدة أطر الضمانات المؤسسية وقنوات الإبلاغ السرية وبروتوكولات الطوارئ لمعالجة التهديدات وسوء المعاملة، بما فيها الاحتجاز والمداهمات وحملات التشهير. يشمل ذلك ضمان المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية والاعتراف بالضرر التراكمي الناجم عن حرمانهن من الحماية والدعم النفسي والاجتماعي والمساعدة القانونية.
- **معالجة الاختناقات الرئيسية في منظومة الحماية.** ينبغي أن تستجيب آليات الحماية لعقود العمل التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الأمان الوظيفي، وتقلبات التمويل، والاحتراق الوظيفي، وأن تتبنى ممارسات لإدارة أعباء العمل تكفل للمدافعات عن حقوق الإنسان الحصول على إجازات مرضية دون أية عواقب، مع ترسيخ مبدأ أن الحماية مسؤولية جماعية.
- **توفير تمويل مرن لأنشطة الحماية في اليمن.** ينبغي أن يكون التمويل مرناً بما يكفي لتغطية التكاليف الفعلية للعمل الآمن في اليمن، بما فيها التنقل الآمن والإسكان الآمن والمرافقة والاستجابة السريعة. كما ينبغي أن توفر برامج الإخلاء مساعدة التعافي وإعادة الإدماج لضمان استمرارية التنقل.
- **تعبئة تضامن فعال من الرجال.** ينبغي استنهاض المؤثرين الذكور الموثوقين والمشايخ وقادة الرأي والمناصرين لحقوق الإنسان للتصدي علناً للتهديدات والتحريض الديني والوصمة، والمشاركة في شبكات الحماية المجتمعية والإلكترونية.

- **دعم توثيق الحركة النسائية من قبل الباحثين والحكومة.** يُعدّ توثيق الحركة النسائية أمراً بالغ الأهمية لتعزيز الوعي بأدوار المدافعات عن حقوق الإنسان، ومواجهة الوصمة الاجتماعية، وتسليط الضوء على نماذج يُحتذى بها، وتقوية الحماية والتضامن على المستوى المجتمعي.
- **ضمان استدامة الحركة النسوية.** لكي تكون الحركة النسائية مستدامة، لا بد من الاستثمار في شبكات المدافعات ومجموعات التضامن والإرشاد عبر الأجيال والفضاءات التنسيقية الآمنة. كما يتعيّن توسيع مشاركة المرأة في الأنشطة الدبلوماسية في المسار الثالث وعمليات الوساطة، مع وضع ضمانات أمنية ملموسة.
- **إيلاء الأولوية لجمع البيانات حول الانتهاكات.** ينبغي أن تُولي الجهات المانحة ومراكز البحث الوطنية الأولوية لجمع البيانات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما الأشكال الناشئة والمتصاعدة منها التي تستهدف المدافعات عن حقوق الإنسان ومنظماتهن.

الدكتورة سوسن الرفاعي، خبيرة في السياسات العامة والاستراتيجيات والمناصرة. ولديها خبرة تزيد على 15 عامًا في دعم الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية في أمريكا الشمالية وأوروبا الشرقية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي متخصصة في الحوكمة، والتخطيط الإنساني، والمساواة بين الجنسين والأعراق، وأجندة المرأة والسلام والأمن. تحمل الدكتورة الرفاعي درجة الماجستير في السياسات والتخطيط والتمويل من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، ودبلومًا في الدراسات السكانية ودراسات النوع الاجتماعي من جامعة كوستاريكا.

مركز صنعاء
www.sanaacenter.org